العرب
الإثنين 2021/06/28
السنة 44 العدد 12103

النهضة تستقوي بالضغوط الأميركية لفرض المحكمة الدستورية في تونس

البرلمان يناقش مصير قانون المحكمة استعدادا لاستكمال انتخاب أعضائها

تراهن حركة النهضة الإسلامية في تونس على الضغوط الأميركية من أجل فرض تركيز المحكمة الدستورية وذلك بعدما فشلت في دفع الرئيس قيس سعيد لإمضاء تعديلات أدخلها البرلمان التونسي على القانون الأساسي للمحكمة في وقت سابق.

صغير الحيدري

تونس – **يعقد البرلمان التونسي الثلاثاء جلسة عامة للنظر في مصير مشروع لتعديل قانون المحكمة الدستورية رفضه الرئيس سعيد وذلك تمهيدا لانتخاب أعضاء المحكمة بضغط من حركة النهضة الإسلامية.**

وتسعى النهضة، التي قطع الرئيس سعيد الطريق أمامها لإرساء محكمة دستورية على مقاسها، إلى استثمار الضغوط الأميركية الرامية لفرض هذا الخيار أي تركيز المحكمة ما من شأنه أن يزيد من تأزيم المشهد السياسي في تونس.

وفي وقت سابق طالبت مساعدة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان بضرورة تركيز المؤسسات الدستورية مشددة في هذا السياق على أهمية إرساء المحكمة الدستورية في خطوة رحبت بها قيادات من النهضة فيما شجبتها قيادات أخرى ما يعكس تكريسا للحزب لإطلاق مواقف متناقضة استرضاء للجميع.

تحركات من شأنها تأجيج الخلاف مع قيس سعيد

مبروك كرشيد

لا أهلا ولا سهلا بمؤسسة تحت إملاءات خارجية

حاتم المليكي

النهضة تستغل الموقف الأميركي لفرض المحكمة الدستورية

وقال القيادي بالحركة رضوان المصمودي، الذي يحمل أصلا الجنسية الأميركية، تعكس احتفاءه بالضغوط الأميركية "عاجل: الخارجية الأميركية تطالب تونس رسميا بتركيز المحكمة الدستورية واستكمال المؤسسات الدستورية والديمقراطية" في تدوينة أثارت جدلا واسعا.

في المقابل، ندد القيادي بالحركة سمير ديلو بالترحيب بالتدخل الأجنبي في شؤون تونس قائلا "لا خير في مؤسسات تُستكمل بتدخل أجنبي، وخاطئ من يبشر أو يرحب بهكذا تدخل".

ويأتي ذلك في وقت يستعد فيه البرلمان لمناقشة عدم إمضاء الرئيس سعيد لتعديلات أدخلها المجلس النيابي على قانون المحكمة الدستورية وإدخالها حيز التنفيذ.

وسرعت النهضة وحلفاؤها في البرلمان من وتيرة تحركاتهم بهدف استكمال انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.

وتُحذر أوساط سياسية تونسية من تداعيات هذه الخطوات خاصة أن الجلسة المخصصة لمناقشة امتناع الرئيس سعيد عن إمضاء التعديلات التي مررتها النهضة وحلفاؤها في البرلمان على قانون المحكمة ستتحول إلى ما يشبه المحاكمة للرئيس سعيد ما سيعيد أجواء التوتر إلى الساحة السياسية في البلاد بعد بروز بوادر عن إمكانية التوصل إلى تهدئة بين مختلف الأطراف.

وأعرب عضو مكتب البرلمان المكلف بالعلاقة مع السلطة القضائية والهيئات الدستورية مبروك كرشيد عن رفضه لعقد جلسة الثلاثاء "التي ستساهم في المزيد من تعكير الأوضاع".

وقال كرشيد في تصريح لـ"العرب"، إنه "هناك من عدل بوصلته على الخارج لذلك يهلل للتدخلات الخارجية في الشأن التونسي، نحن بوصلتنا معدلة على تونس فقط، المحكمة الدستورية هي استحقاق وطني طالبت به أجيال منذ عهد بن علي وبعده وننظر له في إطار مصلحة وطنية، أي مؤسسة تقتضيها المصلحة الوطنية فإننا سنسعى إلى تركيزها ولكن لا أهلا ولا سهلا بمؤسسة تحت إملاءات خارجية".

وعاشت الساحة السياسية في تونس على وقع سجالات الأيام الماضية إثر ما وُصف بالضغوط الأميركية من أجل إرساء المحكمة الدستورية على خلفية تصريحات مساعدة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان.

وخرج الحديث عن التدخلات الخارجية في الأزمة التونسية مؤخرا إلى العلن أكثر لاسيما إثر لقاء الرئيس سعيد برئيس البرلمان الذي يرأس أيضا حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي والذي قالت أوساط سياسية إنه جاء استجابة لضغوط خارجية.

وترى جهات سياسية تونسية أن النهضة تسعى لاستغلال تلك الضغوط والمواقف خاصة الأميركية منها لدفع الرئيس سعيد على القبول باستكمال إرساء الهيئات الدستورية في مقدمتها المحكمة الدستورية التي يتوجّس كثيرون من أن تكون على مقاس الحركة الإسلامية لاسيما أنها تقود تحالفا برلمانيا يمكنها من انتخاب أعضائها.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكي إن "النهضة بجلسة الثلاثاء تحاول استغلال البرلمان بطريقة سيئة حيث ستتحول الجلسة إلى محاكمة لرئيس الجمهورية وهو ما لا يتلاءم مع حديث النهضة عن الرغبة في الإصلاح والحوار فعوض مناقشة الوضع العام والصحي الصعب في البلاد تريد النهضة الخوض في مثل هذه المسائل لتبعث برسائل مفادها أنها تسيطر على البرلمان".

وتابع المليكي لـ"العرب" أن "النهضة تحاول استغلال المواقف والتصريحات الأميركية من أجل الضغط وفرض أجنداتها خاصة المحكمة الدستورية لأن المحكمة الدستورية ليست هي فقط المعطلة، هناك هيئات أخرى نأهيك عن أن تلك التصريحات والمواقف الأميركية جاءت في سياقات أخرى تماما".

وأوضح أن "الأخطر في ذلك هو محاولة استجلاب الأجنبي وأصدقاء تونس في الصراعات الداخلية".

وتأتي هذه المستجدات في وقت حدد فيه البرلمان تاريخ الثامن من يوليو المقبل لاستكمال انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية في خطوة قد تؤجج الخلافات بين أطراف الأزمة السياسية في البلاد.

رهان ليبي مستمر على المغرب لتعزيز التوافق

محمد ماموني العلوي

الرباط - **تعكس الزيارة التي يؤديها رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة إلى الرباط رهانا ليبيا مستمرا على المغرب من أجل تعزيز التوافق الداخلي، خاصة أن الزيارة تأتي بعد أيام من زيارات أخرى قادت كلا من رئيس البرلمان عقيلة صالح ووزيرة الخارجية نجلاء المنقوش ورئيس المجلس الأعلى للدولة الاستشاري خالد المشري إلى المغرب.**

ويُرجع مراقبون هذا الرهان إلى الدور الإيجابي الذي لعبه المغرب من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في ليبيا ما يجعل المملكة اليوم قادرة على احتضان مباحثات جديدة بينهم لمعالجة الملفات التي لا تزال عالقة.

وأكد خالد الشرقاوي مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتيجية أن "المملكة المغربية لعبت دورا رائدا في دعم مسلسل المفاوضات الليبية وتقريب وجهات النظر لإنهاء الخلافات بين الفرقاء الليبيين".

وأوضح الشرقاوي في تصريح لـ"العرب" أن "هذا الدور المتقدم الذي يقوم به المغرب من خلال سياسته الخارجية يندرج في إطار التزامه بالحفاظ على مبدأي السلم والأمن بالمنطقة العربية وحتى على الصعيد الدولي".

ومثل المغرب في وقت سابق وحتى الآن وجهة لفرقاء ليبيا ما عكس نجاحا للدبلوماسية المغربية في تحقيق اختراق في مسار الأزمة الليبية انطلاقا من لعب دور الوسيط لتقريب وجهات نظر هؤلاء الفرقاء.

فمن اجتماعات بوزنيقة بشأن المناصب السيادية إلى اجتماعات طنجة لإنهاء حالة الانقسام التي كادت تعصف بالبرلمان الليبي، أعطت الدبلوماسية المغربية انطباعا على أنها الأقدر على التوسط في الأزمة الليبية.

ورغم التهافت الدولي والإقليمي على التدخل في الأزمة الليبية من خلال مساندة فريق على حساب آخر، ظلت الرباط تنتهج دبلوماسية محايدة خلال أطوار الصراع بين فرقاء ليبيا وهو ما جعلها على ما يبدو تكتسب ثقة هؤلاء.

ويؤكد المغرب على أنه ليست له أجندة في ليبيا، ولا يملك تصورا محددا لحل الأزمة الليبية، ولكنه مستعد لمواكبة الليبيين للتوصل إلى الاتفاق الذي يرونه مناسبا، مشددا على أن المبادرة لحل الأزمة التي يعيشها هذا البلد المغاربي لا يمكن أن تكون إلا ليبية.

وتأتي زيارة الدبيبة وهي الأولى منذ توليه رئاسة حكومة الوحدة الوطنية في فبراير الماضي بعد أيام من انعقاد مؤتمر برلين 2 بشأن الأزمة الليبية الذي قاطعه المغرب بسبب الأزمة الدبلوماسية مع ألمانيا.

خالد الشرقاوي

المغرب لعب دورا رائدا في تقريب وجهات النظر بين فرقاء ليبيا

واستقبل وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة الأحد رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة لدى وصوله إلى العاصمة الرباط، بحسب ما أعلنت وزارة الخارجية المغربية.

ومن المقرر أن يناقش الدبيبة مع المسؤولين المغاربة خلال زيارته المجالات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك الأمن في ليبيا والتحديات التي تواجه حكومته على غرار توحيد المؤسسة العسكرية وتهيئة الظروف الملائمة لتنظيم الانتخابات العامة في موعدها المُقرر في 24 ديسمبر المقبل.

وكان بوريطة قد شدد للدبيبة على أن "المغرب له هدف واحد وهو مساعدة ليبيا للخروج من هذه المرحلة وإبعادها عن التدخلات الخارجية لكي تستعيد دورها في شمال أفريقيا".

وكانت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش قد شددت قبل أيام خلال زيارتها إلى المغرب على أن "ليبيا تطمح إلى تعزيز تعاونها العسكري مع الرباط بما يسمح للجيش الليبي الاستفادة من خبرة وتجربة القوات المسلحة الملكية لمواجهة التحديات المتعددة التي تنتظرها".

اشتباكات مسلحة تسلط الضوء على انتشار السلاح في بنغازي

بنغازي – **سلطت اشتباكات مسلحة دارت رحاها السبت في بنغازي شرق ليبيا الضوء على انتشار السلاح في المدينة الخاضعة لسيطرة الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر.**

وذكرت وسائل إعلام محلية وفيديوهات نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي أن اشتباكات مسلحة اندلعت بين عائلتين في منطقة شبنة قبل أن تنجح قوات الأمن في بنغازي في فضها.

وأعلن رئيس قوة فرض القانون ببنغازي العقيد جمال العمامي عن تمكن الأمن من فض الاشتباكات بإخراج العائلات من محيط المشاجرة المسلحة التي وقعت في منطقة شبنة، أحد الأحياء الشرقية بالمدينة.

وأضاف العمامي في تصريحات لوسائل إعلام محلية أن المنطقة تشهد هدوء نسبيًا وأن الطريق مفتوح، لافتاً إلى أن الاشتباكات أوقعت ثلاثة قتلى وثلاثة مصابين من قبيلة واحدة في حصيلة مبدئية.

وأوضح أن الأجهزة الأمنية باشرت التحقيقات في الواقعة، وأن دوريات الغرفة الأمنية المشتركة ستنتشر في المنطقة لحفظ وضبط الوضع الأمني.

ومن جهتها أدانت منظمة ضحايا لحقوق الإنسان أعمال العنف المسلح في بنغازي وما نتج عنها من قتل وتنكيل بالجثث واستخدام للأسلحة المتوسطة والثقيلة، وترويع للآمنين في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

وقالت المنظمة إنها حذرت مراراً وتكراراً من خطورة انتشار السلاح خارج المؤسسات الرسمية، وكذلك المجموعات المسلحة غير المنضبطة التي تمثل تحدياً كبيراً لكل الجهود الرامية لبناء دولة القانون، مذكّرة حكومة الوحدة الوطنية والأجهزة الأمنية التابعة لها بواجباتها في حماية مواطنيها.

وأكدت ضرورة بسط الأمن في بنغازي والقضاء على جرائم الاختطاف والإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي والقتل خارج القانون، مطالبة مكتب النائب العام بضرورة إنهاء التحقيقات في وقائع مقتل النائبة سهام سرقيوة والمحامية حنان البرعصي وتقديم الجناة إلى العدالة، كما طالبت بضرورة الإفراج عن المعتقلتين السياسيتين افتخار بوذراع وحنين العبدلي.

وتختبر هذه الحوادث جدية وحزم المشير خليفة حفتر في حصر السلاح بيد السلطات في شرق البلاد والمناطق الخاضعة لسيطرته.

ويرى مراقبون أن المشير حفتر الذي ما انفك يطالب بنزع سلاح الميليشيات المتمركزة في غرب البلاد لم يخط أي خطوة نحو حصر السلاح في المناطق الخاضعة لسيطرته.

وبذلك يقدم حفتر خدمة مجانية لخصومه من الإسلاميين الذين يسيطرون على غرب البلاد لمهاجمته والجيش وحتى التهكم عليه من خلال تشبيهه بالميليشيات غير القادرة على تأمين شرق ليبيا، شأنه في ذلك شأن الميليشيات المتمركزة غرب البلاد.

التعيينات سلاح الحكومة الجزائرية لترويض منطقة القبائل

صابر بليدي

الجزائر – **تسعى السلطة الجزائرية إلى اختراق حاجز القطيعة في منطقة القبائل من خلال استقطاب شخصيات جديدة تأمل في أن تردم بواسطتهم ولو جزءا من الهوة المتراكمة بينها وبين المنطقة وأهاليها.**

وكشف العدد الجديد من الجريدة الرسمية للجمهورية، عن تعيين القيادي والوزير السابق حميد لوناوسي، في منصب مستشار لدى رئاسة الجمهورية، مكلف بالمنظمات الوطنية والدولية والهيئات غير الحكومية، في خطوة تستهدف استمالة منطقة القبائل بواسطة الشخصية الجديدة التي شغلت منصبا قياديا في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض، ووزيرا للنقل خلال السنوات الماضية.

وجاء تعيين لوناوسي، في المنصب الجديد، مع استقبال الرئيس عبدالمجيد تبون، لوفد النواب المستقلين برئاسة النائب عن محافظة تيزي وزو عبدالوهاب آيت منقلات، رغم اللغط الذي أثير حول الانتخابات التشريعية، وتسجيل القبائل لنسبة مشاركة هي الأضعف وطنيا حيث لم تتعد الواحد في المئة.

ويبدو أن السلطة من خلال هذا التوجه تريد تكرار تجارب سابقة للنظام السياسي القائم لاختراق جدار القطيعة بينها وبين المنطقة التي توصف بـ"المتمردة"، عبر توظيف بعض أبنائها في المؤسسات الرسمية والسيادية، لإضفاء انخراطها في المجموعة الوطنية.

ومنذ بداية احتجاجات الحراك الشعبي في البلاد العام 2019، شكلت المنطقة وعاء رئيسيا للاحتجاجات المناهضة للسلطة، وتشكل الآن القاعدة الأخيرة للحراك المذكور، حيث لا زالت المسيرات والمظاهرات الأسبوعية مستمرة بشكل لافت في محافظات تيزي وزو وبجاية والبويرة، في ظل المعاملة المرنة للسلطة مع المنطقة، عكس العاصمة وباقي المحافظات الأخرى أين تطبق قبضة أمنية غير مسبوقة.

وازداد تمسك المنطقة بالقطيعة مع النظام خلال الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، حيث سجلت أقل نسبة على المستوى الوطني في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر 2019، والاستفتاء على الدستور في نوفمبر 2020، والانتخابات التشريعية الأخيرة، الأمر الذي حمل مخاوف كبيرة لدى نخب سياسية في البلاد من مخاطر عزل المنطقة ووضعها على عتبة الانفصال الذي تطالب به "حركة استقلال القبائل"، في ظل إصرار السلطة على تمرير أجندتها رغم إرادة قطاع عريض من الجزائريين.

> **تعيين القيادي والوزير السابق حميد لوناوسي مستشارا لدى الرئاسة في خطوة تستهدف استمالة منطقة القبائل**

ومع إطلاق حملات قوية من طرف دوائر خفية منها ما نسب الى السلطة، بواسطة حرب إلكترونية لتشويه المنطقة وربطها بالتيار الموالي لفرنسا (الطابور الخامس)، وبتغلغل تنظيم "ماك" المصنف مؤخرا من طرف الحكومة كتنظيم إرهابي، يبدي السكان إصرارا على الاستمرار في مناهضة السلطة والتمسك بمطالب التغيير الشامل ورحيل النظام في إطار وطني موحد.

واشتدت القطيعة بين الطرفين خلال الأشهر الماضية، مع إعلان الأحزاب السياسية المحسوبة على المنطقة، كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، والحزب الاشتراكي للعمال، عن مقاطعة الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت خلال هذا الشهر.

وبعيدا عن صدقية وشرعية هؤلاء لدى الشارع القبائلي، فإن السلطة باتت مجبرة على اختراق القطيعة ولو بأشخاص لا تأثير لهم في التعبئة الميدانية، لأن المهم بالنسبة لها هو إضفاء حالة من التوازن الجهوي وكسر تهمة عزل السلطة لمنطقة بكاملها.

وحسب نسخة من محضر الانتخابات التشريعية في محافظة تيزي وزو، اطلعت عليها "العرب"، فإن رئيس كتلة النواب المستقلين عبدالوهاب آيت منقلات، لم يحصل إلا على 78 صوتا فقط، غير أن منطق الانتخابات والفوز بمن حضر، جعل منه نائبا برلمانيا على ولاية تيزي وزو.

والرجل معروف بمواقفه الموالية للسلطة، فعلاوة على شغله في وقت سابق لمنصب رئيس بلدية، فإنه شغل أيضا منصب مدير حملة انتخابية للمرشح الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، خلال استحقاقات رئاسية ماضية.